خطوتنا الأولى نحو الديمقراطية

في صلب الموضوع

المحرر

لم يتحرج الكثير من المواطنين الذين استطلعت آراؤهم في التعبير عن جهلهم بالثقافة الدستورية. وهذا التعبير الحر وحده كاف للإفصاح عن استعداد أولي للمشاركة والإسهام في صنع حياة جديدة، حياة ما زلنا جميعاً نتهجاها، وقد نلثغ فيها، لكننا نمتلك إرادة الإصرار على التعلم، تعلم صنع حياة جديدة.
لم يتحرج كثير من المواطنين في ذلك. لكن غالباً ما تجري معادلة عدم التحرج ذاك من خلال التعبير القوي عن إرادة الحرية والعدالة والتحضر. إنها القيم التي يجمع عليها العراقيون، برغم اختلافهم في صيغ التعبير، واختلافهم في الأفكار التي تسهم في بلوغ تلك الإرادة وتلك القيم. وهذا الاختلاف، وحده هو الآخر، يهيئ القاعدة الأساس لأخلاق الحياة الجديدة، حيث تنتعش الاختلافات وتقوى من خلال التعايش والمشاركة والاحترام، ونبذ سلوك القسر والإقصاء والاستبداد.
إن المواطن الذي لا يستطيع أن يعبر عن فهم دقيق للثقافة الدستورية، يستطيع أن يعبر بوضوح صريح عن الصورة التي يريد حياته وحياة مجتمعه عليها. هذه الصورة التي قد نشترك مع آخرين ونختلف مع آخرين سواهم في تبينها وفي المطالبة بها وبإقرارها. لكن صورة المجتمع ونظامه السياسي والاقتصادي والثقافي، كما يراد للدستور أن يعبر عنها، هي محصلة المشترك والمتعايش من مجموع الصور التي نحررها كأفراد أو كجماعات. ذلك أن الدستور عقد اجتماعي، نبلغه بإرادتنا ونلتزم به بقوة الإرادة التي نودعها فيه أجمعين.
إن أياً منا سيحبط، حين يفترض ان الدستور المراد صياغته، سيعبر، بتطابق تام، عن إرادته وتصوراته. إن الدستور يعبر عما هو مشترك وعما يضمن لهذا الاشتراك من فرص التعايش، كما يضمن له الحق في الاختلاف والتنوع والتعدد. وبعكس هذا حين يتطابق الدستور تطابقاً تاماً مع أية صورة يقدمها فرد أو جماعة، فإنه ينحرف عن كونه عقداً اجتماعياً للتعايش (يحرره الاتفاق) إلى كونه تفويضاً بالاستبداد (يفرضه القسر). الأمر الذي يعيد دورة الطغيان وقيمها، من دون أن ننسى أن الدكتاتوريات هي الأخرى، تمتلك الدساتير، وتقدم نفسها على أنها (مفوضة).
يقوم العقد على أساس من التوافق واتفاقات المصالح والإرادات. وينجح العقد بمقدار ما ينجح المتعاقدون في جمع أكبر محصلة من الاشتراكات وفي توفير أكبر رصيد ممكن من الحرية للاختلافات. بهذا الرصيد من الحرية نعوض ما نخسره من (تنازلات) يتطلبها التوافق والاتفاق على توقيع بنود العقد الاجتماعي (الدستور).
الدستور هو خطوة الديمقراطية الأولى وتشريعها الذي ينظم عملها الحكومي والاجتماعي.. هذه الخطوة ما لم تنجز بشكل ديمقراطي وحر وتسامح فإنها ستحمل بذور مشكلاتها معها.. وهذا ما ينبغي أن يتنبه إله الشعب وسياسيوه.

مواطنون في الشارع البغدادي يتحدثون عن آمالهم بالدستور الجديد

نريده دستوراً يضمن العدالة والمساواة للجميع

بغداد / احمد الاخرس

كان الشيخ كامل عبيدش الذي يبلغ عمره ٧٥ عاما يشعر بالحرج حينما سئل عن الدستور، فتوقف قليلا، مبعدا النظر عن زبائنه القليلين، الذين كانوا داخل مطعمه في شارع السعدون وقال اخيرا بعد ان حاول ان يجمع افكاره: (اننا نريد دستورا فيه عدالة). اسرع ابنه اركان لينقذ اباه من حيرته التي وقع فيها فقال: (اننا نحتاج الى دستور ينظم عمل اية حكومة قادمة ويمثل اصوات وميول كل افراد المجتمع، نريد منه ان يكون دستورا مسالماً، فقد تعبنا من الحروب، ويجب ان نطوي الصفحة القديمة لينعم الشعب بالرفاهية).

الأمان الأمان!

شاكر محمود (٣٧عاما) كان يبيع السكائر امام سينما النجوم قال: (ان مايهمنا ان تنتهي البطالة حتى نعرف طريقنا! ما نريد من الحكومة الان، الامان قبل كل شيء وان توفر الماء والكهرباء!).
في مكان اخر كان عماد الحسناوي (٢٩عاما) صاحب (مكتبة السعدون)، ينظف الكتب مما علق بها من تراب قال: (اننا نحتاج الى دستور يسير الحياة، لانه سيمثل العمود الفقري في تشكيل النظام، ان الحياة تخضع لقوانين وضعية والهية في كل مكان، وبما اننا طوائف متعددة فاننا نحتاج الى دستور يضمن حقوقها جميعا وعلى الجميع ان يحترموه).
فاضل رزاق(٣٥ عاما) كان يعرض في (جنبره) على الشارع العديد من المواد وهو يصيح الحاجة (بربع) حينما سئل ماالذي يعرفه عن مشروع الدستور قال: (ان جميع دول العالم تملك دساتير لذا نحن نحتاج الى دستور موحد في العراق (يمشي) عليه الجميع، لقد عشنا في ظلم ودمار منذ اكثر من ثلاثين عاما، انه امر جديد علينا، ونحن نطالب المسؤولين عنه ان يوضحوا كل شيء للناس، حتى نعرف على أي شيء نصوت اما اذا كان لا يخدمنا فلن نصوت عليه، سوف نرفضه!!).

حقوق الفقراء

على عبد الله (٣٦عاما) كان يبيع الشاي على الرصيف، غير بعيد عن تمثال السعدون، قال (اننا نريد دستورا يحفظ حقوق الفقراء في العراق وليس الأغنياء فقط، فالطبقة الفقيرة والمسكينة كانت مظلومة منذ عقود بعيدة، على أصحاب الاختصاص الذين سيضعون الدستور ان ينتبهوا الى ذلك)، اما رحمن عباس، ٥٦ عاما، الذي كان يقف بالقرب منه، فقد وافق على ماقاله (الجايجي) وهو يهز رأسه قائلاً: (المهم لدينا هو تقديم الخدمات كالكهرباء والماء، كما ان الحريات يجب ان تكون لها حدود، وان يتم القضاء على الارهاب، لقد كنا نعيش خوفاً دائماً في زمن صدام، ومازلنا نخاف، مع ان احوال الموظفين قد تحسنت، كذلك رواتب المتقاعدين).
قرب تقاطع ساحة النصر كان النقيب طالب جاسم، ٣٤ عاما، يصحح لشخصين كانا يقفان بجانبه ماكانا يظنان انه الدستور، قائلاً: (ان الدستور هو قانون الدولة وهو يحدد للمواطن حقوقه وواجباته، المهم ان نتجنب الدكتاتورية من جديد، فلن يستطيع العراق ان يتحمل العودة الى الظلم مرة اخرى، لأن هذا لن يقبل به أي انسان عاقل).
قال ناصر سالم، ٣٣ عاما، سائق تاكسي (نريد ان يكون الدستور قريباً من جميع الناس، وان يخدم جميع الطوائف، ان قوانين الاسلام تخدم جميع الناس، ولكني اعتقد ان اميركا لن تقبل بهذا الامر.
الحريات امر مرغوبه من المواطنين بعد كل الذي عانيناه، فمثلاً في زمن النظام السابق كان ممنوعا ان ترى احدا يطلق لحيته، لماذا؟ اعتقد ان من الحرية الشخصية ان تدع الناس يفعلون ذلك وغيره مما لايؤثر في حرية الاخرين، وفي النهاية اقول، اتمنى ان يكون الدستور القادم في خدمة جميع العراقيين ولا يظلم فئة دون فئة اخرى).

في سوق هرج

وفي سوق هرج الباب الشرقي طرح العديد من المواطنين الذين يعملون هناك آراءهم، ومنهم خليل ابراهيم جاسم (٥٣عاما) فقال: (نريد من الدستور ان يصاغ بأيدٍ عراقية مئة بالمئة، من دون تدخل أي طرف من الاطراف الاجنبية وخاصة اميركا، اما الحديث عن الحريات فيجب ان يكون تحت ضوابط، على المواطنين في المجتمع الالتزام بها، لانها تخدم الامن والاحترام المتبادل، وتؤدي إلى تقدم العراق نحو الأفضل، ونحن لا نؤيد الحرية العشوائية، ولكن ان تكون لكل مواطن حقوقه وواجباته).
زهير محمد علي (٣٢عاماً) قال: (يجب ان يشارك في إعداد الدستور جميع الاطياف، أي انه يجب ان لايزعل أي طيف من اطياف الشعب من الشمال الى الجنوب).

ما حقوقنا وما واجباتنا؟

المواطن علي حاتم، ٣٧عاماً، قال: (تستطيع لجنة كتابة الدستور ان تسأل مجموعة من الناس في كل محافظة عن آرائها حتى يكون كل شيء واضحاً أمام الناس، ويكون حقيقيا، لاننا لن نكون كما يقول المثل (نشتري سمكاً بالشط)، اننا نريد ان نعرف ما حقوقنا وواجباتنا في الدستور القادم، وانا اعتقد ان وجود المحتل له تاثير سلبي في الدستور، الذي يجب ان يشكله اناس مختصون من القضاء العراقي).
المواطن جعفر محمد وهو طالب جامعي في كلية التربية، قال: (يجب ان يبين الدستور الحقوق والواجبات، وان نتبين فيه مدى الحريات والخدمات التي تخدم الناس جميعاً. والمهم ان تكون فقراته واضحة لا لبس فيها ولا تخضع إلى تفسيرات متعددة، حتى تتفق عليه غالبية الشعب بعد ان يعرض على الاستفتاء!).

في الحصوة

في مدينة الحصوة وفي داخل عيادة طبية شعبية يملكها المضمد السيد ياسر الموسوي، سألناه عن الدستور فقال: اعتقد ان اهم شيء الآن هو ان يضمن الدستور حريات المواطنين، ان يكون دستوراً ديمقراطياً يضمن العدالة والمساواة، بين الناس الذين يجب ان يكونوا كأسنان المشط امام القانون، ان المواطن من حقه ان يعيش بكرامة، كما يشاء بشرط أن لا يسيئ او يضر بحياة الآخرين. وان تضمن له الحرية الدينية، فكما ان من حقه ان يتخذ الدين الذي يريده فان له ان يمارس شعائر دينه الذي يؤمن به. وان يضمن الدستور حرية التملك، أي أن يكون المواطن حراً في شراء بيت او قطعة أرض له، في أية منطقة في العراق، ففي زمن النظام السابق لم يكن أي شخص يحق له ان يشتري منزلاً في بغداد، اذا لم يكن يملك احصاء ١٩٥٧ السيئ الصيت، وان لا تتدخل الدولة بشكل سلبي في حرية العمل وان تسمح بنشوء اقتصاد عراقي متطور.
اما الاستاذ احسان علي فقد وافق على ما طرحه المضمد ياسر وأضاف: "في زمن صدام كنا نمنع حتى من التجمع في المناسبات العشائرية، وهي حادثة حصلت معي، عندما هاجم منزلنا بعض البعثيين، وكان لدينا فصل عشائري، فكانوا يظنون اننا ندبر امراً ما ضدهم". وأكمل قائلاً: الدستور يجب ان يضمن حرية العمل وحقوق العمال والنقابات ويثبت حقوق المواطن المدنية كافة كحقه في ان يسافر إلى الخارج، مثلاً وهو أمر كانت تحول دونه عقبات وعقبات كما ان على الدولة ان تدعم معيشة المواطنين وخاصة أصحاب الدخل المحدود".

ضمان حرية العمل والسفر

ثم قال أخيراً-وكان متحمساً-هذه المرة: (المهم ان نخطو الخطوة الأولى وان تكون هذه الخطوة صحيحة، وطريق الألف ميل يبدأ بخطوة واحدة).

في ندوة لاتحاد أدباء بابل

عبد الحليم الرهيمي وحديث عن المثقفين وكتابة الدستور

بابل / إقبال محمد عباس

ضيف اتحاد الأدباء في بابل السيد عبد الحليم الرهيمي في أول محاضرة له ضمن برنامجه الثقافي الجديد.. وقدم أحمد الناجي موجزاً عن المثقف والدستور وتعريفاً بالرهيمي الذي قال:
اتحدث اليوم عن دور المثقف في كتابة الدستور وهو حوار حيوي لأن المثقف يمتلك المصدر الذي لا ينضب من المعارف والثقافات والقيم والمعلومات وهو الأكثر قدرة على الإبداع بحيث تكون لرأيه قيمة اكبر. إن لكل مثقف من مثقفينا الديمقراطيين رأياً يستطيع به أن ينظر ويتوجه بانسجام مع التغيير الذي حصل في العراق الجديد.المثقف العراقي معروف عنه أنه في مستوى عال من الثقافة المتنورة. يستطيع أن يناقش ويبحث ويكتب عن الدستور الذي سيشغل العراقيين خلال أشهر وعليه طرح آرائه لابسط الناس. ولأنه مثقف فعليه العبء الكبير لإثبات دوره في شرح مفاهيم ومصطلحات الدستور وحث المواطنين من خلال المنابر الأدبية والفنية والعلمية لمعرفة أهمية الدستور ودوره المهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الدستور عقد اجتماعي

الدستور عقد اجتماعي ليس بين مكونات المجتمع العراقي ولكن بين الدولة والمواطن وإثبات حقوق وواجبات كل فردو تنظيم العلاقات السياسية وعلاقة الدولة وسياستها. والعلاقات الاجتماعية وفصل القضاء والفدرالية وتنظيم العلاقة الجديدة في ظل النظام الديمقراطي. وفصل السلطات. إن أول دستور عراقي كان عام ١٩٢٥ وصدر دستور مؤقت آخر ١٩٥٨ وبعد ذلك صدرت دساتير في ظل النظام السابق. أما اليوم فعملية كتابة دستور العراق ستكون عملية يشارك فيها كل أطياف المجتمع ليكون دستوراً متكاملاً واعتقد أن ٨٠٪ من الدستور سيؤخذ من قانون الدولة الأساس والمتبقي من الأفكار وجهات النظر المشاركة. أتمنى أن ينتهي العمل من كتابة الدستور ويقدم للاستفتاء في ١٥ تشرين الثاني. لا اكتمكم سراً إذ أن ٢٠٪ من قانون إدارة الدولة ستكون مواده حساسة وسيكون النقاش فيها طويلا وبعد ذلك سيتم التوافق بين كاتبي الدستور، وتجربتنا طويلة وكبيرة وإن هناك قضايا نختلف عليها وتطرح للنقاش وكل طرف له رؤاه سواء أكان ديمقراطياً أم إسلامياً أم قومياً.
هناك تباين في وجهات النظر وسيتم النقاش بشفافية وبالثقافة المتسامحة وستطرح وجهة النظر الرأي والرأي الآخر حتى نصل إلى صيغة تجعل المثقف يلعب دوراً متميزاً في الساحة العراقية وفي عملية كتابة الدستور ومن أجل كتابة الدستور وصياغته فإن العراق يتسع للجميع. وحث الرهيمي المثقفين العراقيين على المشاركة الجادة في رسم مستقبل العراق من خلال كتابة دستوره وشرحه وإطلاع المواطنين على أهم فقراته وبنوده.

آراء ومداخلات:

قال الشاعر مازن المعموري: المثقف في المجتمع العراقي الجديد جزء من التجربة السابقة التي فصلت المثقف العراقي عن مجتمعه، واشار الأستاذ مكي محمد ردام إلى تكرار عبارة تشير إلى أن الدستور العراقي سيكون ابدياً. وقال أمين قاسم خليل: هناك مصدر يثير القلق وهو من يتحدث عن عراق ديمقراطي جديد ولكن بشروط.
أجاب الرهيمي حول هذا الموضوع قائلاً: إن وسائل الإعلام تتحدث وتتكلم بما يروق لها. وأنا من وجهة نظري أقول لا يصح إلا الصحيح، إن الدستور يكتب لأجيال. الأمور ستتغير. قد يطرح بعد ثماني سنوات دستور آخر به تصورات جديدة وطروحات أخرى.
إن هناك دولاً تعدل الدستور باستمرار لأنه يعبر عن مرحلة تاريخية معينة في حياة الشعوب.
إن البرلمان والجمعيات الوطنية لها الحق في تعديله. ولكني أؤكد ان أغلب الدساتير القديمة للدول لا تتغير بسهولة وبسرعة.
إن الجميع مشاركون في العملية السياسية ولهم مناصب ومراكز مهمة. وهذا يدفع العراقي الى الهدوء وليس الى التوتر ومن هنا أدعو الأخوة في الائتلاف العراقي الأخوان السنة للمشاركة في مجالات الحياة السياسية وكتابة الدستور وليس المحاصصة.
واعتبر ذلك وعياً عراقياً جديداً في كيفية التوصل إلى حلول وسطية.
وأجاب الرهيمي حول تعقيب للسيد خليل النوري بخصوص تطويق التوترات وعزل القوى غير الجدية في المساهمة بالتحول بقوله لابد من إشاعة ثقافة دستورية، لأن الدستور عمل ليس بالهين وهو صعب ولا يمكن أن يصدر ويكتب في ليلة وضحاها.
وقال الرهيمي: إن مجتمعنا متنوع وفيه قوى سياسية وقوميات وطوائف متعددة. ومن هنا يأتي دور المثقف ليقوم بعمله وليشرح الدستور للمواطنين بشفافية وبلغة مفهومه، وأرجح ان ٨٠٪ من الدستور سيكون من قانون الدولة الأساسي.
وتحدث حول ثقافة القوميات قائلاً:
إن الهوية الخاصة بالقوميات لا يمكن أن تلغي ثقافة المجتمع العراقي. في العراق خليط جميل من القوميات العربية والكردية والتركمانية والايزيدية والصابئية. وهي موجودة وتتنافس ولا تلغي انتماءها العراقي ولكن تتآلف.
انت لا تستطيع ان تقهر ثقافة الكردي والكردي لا يستطيع أن يقهر ثقافة العربي. إن إبراز الهوية الخاصة للقومية ليس ضعفاً، انه وضع إيجابي.
وحول الافادة من الثقافة الغربية قال:
كلنا نفتخر ومن قرون بان الغرب يأخذ من ثقافتنا ومن علمنا، الله خلق الجميع، إذن لم نرفض الافادة من ثقافة الغرب ولماذا نحارب ثقافتهم؟ إذا كنا نستفيد منها. ونأخذ منها الجيد والمفيد. إن ثقافة العالم خلقت للجميع إن ما يجري الآن في العراق هو انقلاب جديد في المسيرة السياسية والاجتماعية. هناك تأسيس لأول دولة عراقية عام ١٩٢١ والتأسيس الثاني لأول دولة عراقية ديمقراطية هو بعد ٢٠٠٣/٤/٩ سيكون بناء مؤسسات الدولة الجديدة بأفكار العراقيين، الشيعي والسني والكردي والعربي. لقد جرى قبل أسابيع أول تداول سلمي للسلطة من إياد علاوي إلى الجعفري، بعد أكثر من ثلاثة أشهر من الحوارات واللقاءات والمباحثات لإنشاء الحكومة التي هي حكومة العراقيين وإن هناك حقيقة لا تغيب وهي أن تطوراً جديداً بدأ في العراق لبناء الأسس القوية للدولة العراقية بدلاً من الدولة التي أسست عام ١٩٢١، مؤكداً إن العودة إلى مراجع الدين الكرام جزء من الانفتاح الديمقراطي وأخذ رأي العشائر شيء جميل ولكل واحد منا دوره في التعبير عن رأيه، نحن نكرس لثقافة عراقية جديدة.